وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

التجمع الاقتصادي الإقليمي البريكس وفرص الجزائر للانضمام إليه في آفاق 2030

من إعداد الطالبة

غضبان نور الهدى

إشراف الأستاذ

د/ بن عبد الرحمان إلياس

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
غفصي توفيق	جامعة المسيلة	رئيسا
د.بن عبد الرحمان إلياس	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
غربي حمزة	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

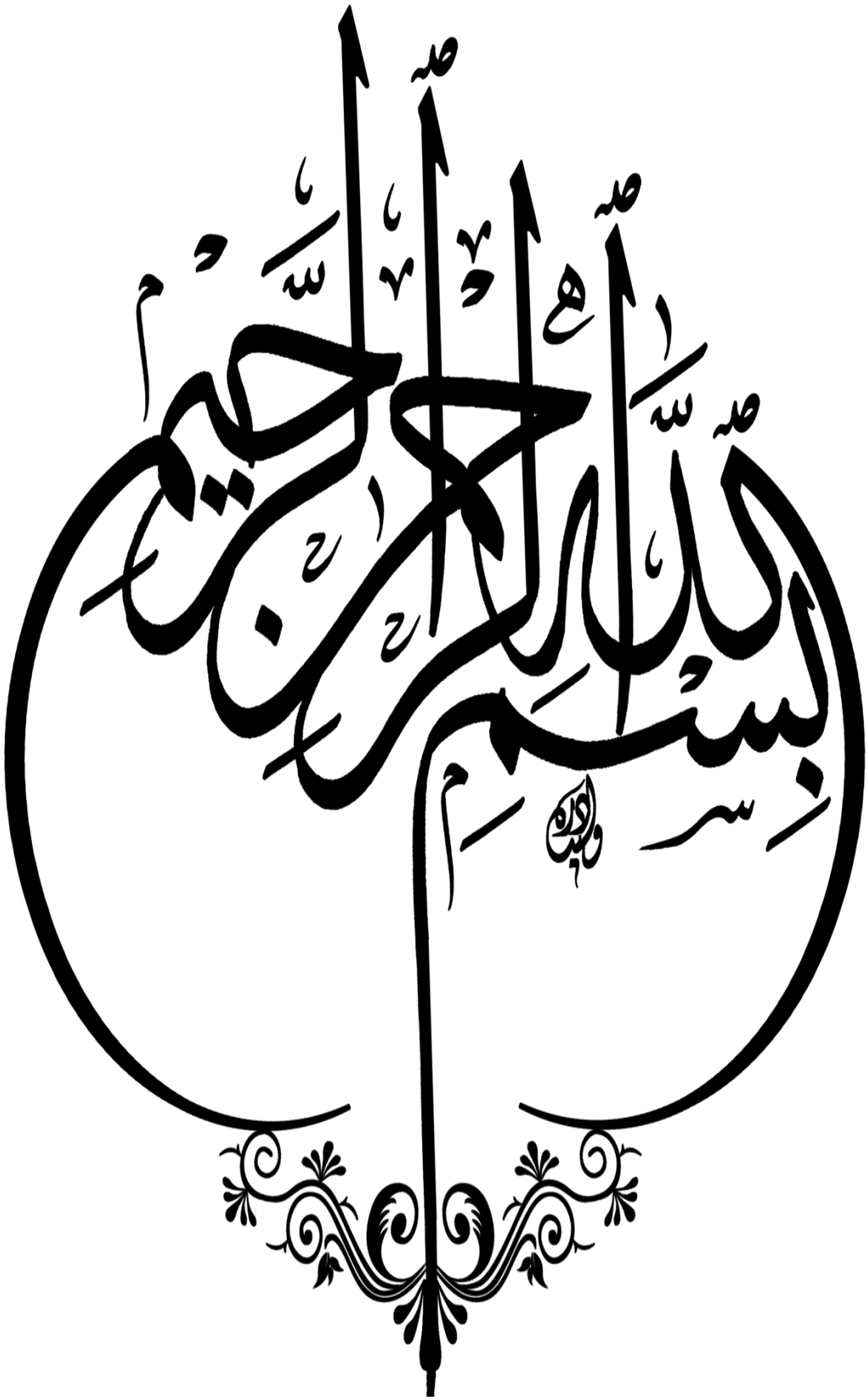

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل الذي بفضله أتممت هذا البحث أما بعد :

أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير وفائق الاحترام إلى الأستاذ

المحترم بن عبد الرحمان إلياس الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث

وساعدنا وأفادنا في توجيهاته ونصائحه .

وإلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل المتواضع .

إهداء

إلى المترعة روحها بالإيمان التي يفيض قلبها رحمتا وحنان،

وأدين لها بكل عمري ...أمي الغالية "عائشة"حفظها الله لي

وأطال عمرها، إلى الذي تعب وجد وكد من أجل أن أرتاح ويوفر

لي كل أسباب الراحة ...أبي العزيز"معيوف" أبقاه الله لي ذكرا،

إلى الذين وفرو لي كل أسباب التوفيق والنجاح...إخوتي الأعزاء

"نسيمة"،"فتحي" و" سليمان"،

نور الهدى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
اهداء
فهرس المحتويات
فهرس الجداول والأشكال
مقدمة:.....أ

الفصل الأول

الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية والتجمع الاقتصادي البريكس

تمهيد 6
المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية.....7
المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية والتطور التاريخي لها. 7
المطلب الثاني: عوامل ودوافع إقامة التكتلات الاقتصادية..... 10
المطلب الثالث: آثار التكتلات الاقتصادية..... 12
المبحث الثاني: ماهية البريكس..... 15
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البريكس. 15
المطلب الثاني: مقومات دول البريكس..... 18
المطلب الثالث: مستقبل تكتل مجموعة دول البريكس..... 21
خلاصة 23

الفصل الثاني

الاقتصاد الجزائري وقابلية انضمامه إلى مجموعة البريكس

تمهيد: 25
المبحث الأول: برامج الإنعاش في الجزائر 26
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004" 26
المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019..... 35

المطلب الثالث: النموذج الجديد للنمو 2016-2030..... 44
المبحث الثاني: مدى قابلية انضمام الجزائر إلى البريكس..... 47
المطلب الأول: معايير وشروط الانضمام إلى مجموعة البريكس..... 47
المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية..... 53
المطلب الثالث: الشروط الواجب توافرها لدى الجزائر حتى تتمكن من الانضمام الى تجميع البريكس 58
خلاصة: 61
خاتمة..... 63
قائمة المراجع: 66

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	التوزيع القطاعي لاستثمارات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	**28**
02	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	**28**
03	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	**32**
04	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009	**34**
05	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب كل باب "2010-2014"	**36**
06	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة "2010-2014".	**39**
07	تطور تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة 2000-2014. الوحدة: %	**40**
08	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	**41**
09	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015	**43**
10	مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2017-2018.	**46**
11	تطور السكان خلال فترة 2020/2011	**53**
12	ميزان المدفوعات "2022/2011"	**54**
13	الناتج المحلي الإجمالي 2020/2011	**55**
14	معدل البطالة في الجزائر 2020/2011	**55**

مقدمة

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي بعد نهاية الحرب الباردة جملة من التحولات والتطورات المتسارعة وحدوث حالة من الديناميكية على مستوى الدول وسياساتها الاقتصادية إذ تلاشى المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، فاسحا المجال لهيمنة الرأسمالية والذي نتج عنه نظام اقتصادي عالمي جديد.

وفي ظل هذه التحولات ظهرت تكتلات وتحالفات اقتصادية إقليمية بين الدول، تعد من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن، جمعت بين مجموعة دول ذات التفكير المتشابه بين الدول المتقدمة أو بين دول النامية أو بين الدول المتقدمة والنامية، وتسعى من خلاله إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة.

أدى تزايد تكوين هذه التكتلات الإقليمية، إلى ظهور تجمعات أخرى لا تكتسب طابع الجوار وإنما جمعت بين مجموعة من الدول عبر نطاق جغرافي تحده المحيطات، وكان تكتل البريكس من بين أهم النماذج الرائدة والتي نجح في رسم معالمه عالميا، من خلال تشكيله لتجمع يضم خمس دول منتشرة في خمس قارات، والذي بفضل نموه الاقتصادي المرتفع أصبح يحتل مكانة بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية.

أصبح تكتل البريكس يدرك أهمية الخيار الإفريقي في توفير الفرص الواعدة لاقتصاداته، في أن يستمر في زيادة نموه وتحقيق تقدمه وازدهاره من خلال تصريفه لمنتجاته من جهة، وإتاحة المجال لرأس المال في إيجاد منافذ واسعة لاستثماراته المتنامية، لذلك وجب على الجزائر استغلال هذه الفرص نحو تحقيق اندماجها في هذه الفضاء التكاملي والاستفادة من المزايا التي يتيحها هذا التكتل، خاصة أنها واحدة من واحدة من الدول الإفريقية التي تحتل مكانا استراتيجيا مؤثرا في أفريقيا، وتزخر بعديد من المقومات البشرية والثروات الطبيعية، إضافة إلى تنوع قطاعاتها الاقتصادية، كما لا ننسى تبنيها عديد برامج الإنعاش الاقتصادي بغية انفتاح اقتصادها على العالم الخارجي.

على ضوء ما سبق، ارتأينا صياغة الإشكالية الرئيسية كالآتي:

ماهي المقومات والعوامل التي تؤهل الجزائر للانضمام إلى تجمع البريكس؟ وماهي متطلبات تحقيق ذلك؟

ولتبسيط الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- مالمقصود بالتكتلات الاقتصادية؟
- ماهو تجمع البيركس؟
- ماهي المقومات التي تزخر بها الجزائر للانضمام لهذا التكتل الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة

تنطلق فرضيات الدراسة من: الجزائر بأنها تتمكن بالانضمام إلى تكتل البريكس خلال الآفاق المستقبلية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع إلى فتح المجال للباحثين في دراسة انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس كخطوة أولى أو كمثال يحتذي به.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على معايير الانضمام إلى التجمع الاقتصادي البريكس.
- معرفة المقومات الاقتصادية للجزائر وتحسينها من أجل الانضمام لهذا الفضاء المندمج خلال الآفاق المستقبلية.
- عرض واقع الاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع

أ- الأسباب الموضوعية:

- الموضوع يدخل في صميم الدراسات والأبحاث التي تندرج ضمن علم الاقتصاد.
- موضوع جديد يتناول العديد من الدراسات الاقتصادية ذات البعد الدولي.

ب-الأسباب الذاتية:

-اعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص

- الرغبة في الموضع لأنه يركز على جانب الاقتصاد الدولي وهذا ما ولد لدي رغبة في طرح هذا الموضوع.

منهج الدراسة:

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي الاستشرافي

الدراسات السابقة:

أم البنين معلم، لزهر وناسي 2020 بعنوان: دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي.

تهدف هذه الدراسة إلى تأثير ظهور مجموعة البريكس الاقتصادية كتكتل اقتصادي عالمي ناشئ وصاعد على مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية وتفاعلاتها.

لوصيف عمار، العابد لزهر 2019 بعنوان: نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات , رؤية استشرافية.

تهدف هذه الدراسة الى تقصي مدى نجاح ونجاعة نموذج التنويع الاقتصادي الذي تتبناه الجزائر , واهم التحديات التي تواجهه.

_ شليحي الطاهر، تواتي عامر 2017 بعنوان: ابعاد واهداف التنمية المستدامة افاق 2030.

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بالتنمية المستدامة، ومختلف الابعاد المتعلقة بها.

صعوبات الدراسة:

_ قلة وندرة المراجع خصوصا فيما يتعلق بالجانب التطبيقي.

هيكل الدراسة:

بهدف معالجة وتحليل إشكالية الدراسة المطروحة واثبات صحة الفرضية الموضوعة، تم تقسيم الدراسة الى فصلين وهما كالاتي:

الفصل الأول: خاص بالإطار النظري للتكتلات الاقتصادية والتجمع الاقتصادي البريكس حيث ينقسم الى مبحثين، يحتوي المبحث الأول على ماهية التكتلات الاقتصادية، اما المبحث الثاني ماهية البريكس.

الفصل الثاني: يتضمن الإطار التطبيقي للدراسة حول الاقتصاد الجزائري وقابلية انضمامه إلى مجموعة البريكس حيث ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول حول برامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري، أما المبحث الثاني مدى قابلية انضمام الجزائر إلى البريكس.

الفصل الأول

الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية والتجمع الاقتصادي البريكس

تمهيد

إن تنامي ظاهرة الإقليمية يشكل اليوم واحدا من أهم ملامح العلاقات الاقتصادية الدولية، فمع إقامة الاتحاد الاوروبي، ودخول إتفاقية منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «NAFTA» حيز التنفيذ، والسوق الامريكية المشتركة «MERCOSUR»، وإعادة إحياء رابطة جنوب شرق أسيا«ASEAN»، ظهرت ملامح جديدة للاقتصاد العالمي ومن أهم هذه التكتلات تجمع البريكس.

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية.

عرف النصف الثاني من القرن العشرين توجها متزايدا أو مطـــردا نحـــو إقامـــة تكتلات اقتصادية إقليمية، وذلك باعتبارها سياسة جديدة في مجال العلاقـــات الاقتصـــادية الدولية، جاءت لتحل محل سياسة الحماية التجارية ولتمثل خطوة نحو تحقيق حرية التجارة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والتخصص في العمل...إلخ، ولاستعراض أبعاد هـــذه الظاهرة سنحاول من خلال هذا المبحث أن نعطي بعض التعاريف التي بشأنها التكـــتلات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية والتطور التاريخي لها.

إن التكتلات الاقتصادية كمفهوم يعبر عن نوعين من التكتلات الاقتصادية، وذلـــك حسب طبيعة الأطراف المتكتلة، تكتلات إقليمية دولية التي أطرافها دول وغالبا ما تتكتل من أجل التكامل الاقتصادي بهدف الاستفادة من إمكانات وثروات الدول المتفقة، وكـــذلك إلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية على غرار الاتحاد الأوروبي، الاتحـــاد الإفريقـــي، اتحاد المغرب العربي الكبير...إلخ.

-**تعريف Bella Balassa:** يعتبر بالاسا من أبرز وأقدم الاقتصاديين الذين اهتموا بظاهرة التكتلات الاقتصادية وخاصة الاتحاد الجمركي، عرف بالاسا التكتل الاقتصادي على أنه: عملية وحالة، فبوصفه عملية، فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة، فإنـــه مـــن الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصادات القومية[1].

-**تعريف جان تنبرغن:** يعرف التكامل بأنه عملية متصلة، وأنه بناء لنمـــوذج اقتصـــادي أكثر صلابة، بحيث تزول فيه كل العوائق والقيود المفتعلة أثناء عملية التنفيذ، بحيث يمكن الحصول على المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد التي تدعم من بعد، ويشمل هذا التعريف على جانبين سلبي وإيجابي، فيشير التكامل في جانبه الســـلبي إلـــى إلغـــاء

[1] بيلا بالاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص10.

واستبعاد كل صور التمييز التجاري وكل القيود الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج وحرية حركة التدفقات الاقتصادية، أما من الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إيجاد مؤسسات جديدة وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال من أجل ضمان فعالية ونجاعة ميكانيزمات السوق[1].

-**تعريف فريتز مغلوب:** يرى أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، وهنا يناقش "مغلوب" التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة[2]، أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمنه ذلك من أن تتساوى أسعار السلع في جميع أنحاء المنطقة التكاملية.

ويرى "مغلوب" أن جوهر التكامل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع العمالة ورأس المال والمنتجات، بوصفها شروطا ضرورية، كما يتطلب حسب رأيه التكامل الاقتصادي إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة تعمل على إلغاء التمييز بين بلدان المنطقة المتكاملة.

-من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التكتل الاقتصادي هو مشروع جماعي إراديا يتم بين دولتين أو أكثر متقاربة جغرافيا غالبا، لإقامة للتعاون، من خلال إزالة مختلف صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأعضاء، وإتاحة الفرصة للجميع، بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية...إلخ، والعمل على زيادة معدل النمو

[1] د. طالم صالح، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، العدد 16، ديسمبر، 2016، ص314.

[2] د. طالم صالح، مرجع سبق ذكره، ص314.

الاقتصادي الذي يؤدي إلى وجود نوع من التفاؤل بالنسبة للمستقبل وذلك نتيجة اتساع الأسواق وزيادة الطلب على المنتجات.

التطور التاريخي للتكتلات الاقتصادية:

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إل أكثر من مائة عام، فقد أنشأ أول تكتل اقتصادي في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا ثم أعقبتها تكتلات أخرى، مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم.

لقد سادت المنافسة مابين أسواق أوروبا وبلغت قوة نموها ما بين (1860-1880)، وذلك في ظل انتشار المذهب الليبرالي الحر، في ظل هذه المنافسة ضعفت المشاريع الصغيرة في مشروع كبير، يحقق مكاسب أكبر بالتالي يمكن إرجاع نشأة التكتلات الاقتصادية إلى أن خرجت من وهم المنافسة الحرة.

إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم، وبالتالي ظاهرة التكتلات الاقتصادية السائدة في الفترة الحالية ليست وليدة اليوم وإنما ترجع إلى حقبة تاريخية ترافقت مع ظهور الأسواق والمنافسة الحرة وتطور التجارة الدولية[1].

كان ظهور التكتلات الاقتصادية عقب الحرب العالمية بصورة مشاريع مثل مشروع (مارشال) وأيضا عام 1957 ظهر تكتل دول أوروبا الغربية، ثم بدأت التكتلات تظهر في قارات أخرى مثل (السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى)، وبالتالي فالتكتلات الاقتصادية نشأت في ظل البلدان الصناعية ولقد شهدت القارة الإفريقية ظهور العديد من التجمعات الاقتصادية وكذلك القارة الأوروبية والقارة الأسيوية والأمريكيتين.

[1] عبد القادر بلة محمد أحمد، معتصم مدني السيد محمد، صدام سليمان إبراهيم عثمان، الصادق شمس الدين قوي آدم، التكتلات الاقتصادية الدولية "الاتحاد الأوروبي نموذجا"، في الفترة 2000-2017، بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان، نوفمبر 2019، ص10.

المطلب الثاني: عوامل ودوافع إقامة التكتلات الاقتصادية.

1-العوامل:

إن إزالة مختلف الحواجز والعقبات الجمركية والمالية والنقدية، يعتبر شرطا في إيجاد وتكوين التكتل الاقتصادي، إلا أن ذلك لم يكن لينجح لولا وجود عوامل أخرى مشتركة تسهل عملية التكتل الاقتصادي بين الراغبة في ذلك وتتمثل هذه العوامل في ما يلي:

أ-العامل الجغرافي: هو من العوامل المهمة في إيجاد التكتل الاقتصادي ذلك لأنه من الصعب وغير المجدي أن يقوم اتحاد اقتصادي بين دولتين متباعدتين جغرافيا، لهذا نجد التكامل الاقتصادي قائما وممكننا بين الدول الأوروبية وبين بعض الدول الإفريقية كما هو بين بعض الدول العربية وبعض دول أمريكا اللاتينية[1].

للعامل الجغرافي أثر على تكاليف النقل والوقت الذي تتطلبه عملية انتقال السلع والخدمات، بين الدول هنا يمكن القول أن مبدأ المعاملة بالمثل قد يأخذ طريقه بين الدول المتباعدة جغرافيا دون حصول تكامل اقتصادي بينهم.

ب-العامل الحضاري والثقافي:

عمليا الدول التي تفكر في إيجاد تعاون فيما بينها تنتمي إلى جنس مشترك أو ثقافة واحدة أو دين واحد أو لغة واحدة أو أي صفة مشتركة أخرى، وذلك نظرا لما لهذه العوامل من أثر على تجمع هذه الدول وتحفيزها على الدخول في تكتلات اقتصادية تستخدم أغراضها وأهدافها، كما حصل بين الدول الأوروبية والدول العربية.

[1] عبد القادر بلة محمد أحمد، معتصم مدني السيد محمد، صدام سليمان إبراهيم عثمان، الصادق شمس الدين قوي آدم، مرجع سبق ذكره، ص11.

جـــ-هناك عامل آخر يحفز بعض الدول على التكتل إضافة إلى العوامل السابقة:

يتمثل في وجود هموم مشتركة، بين هذه الدول كأن تكون مثلا دولا في طريقها إلى النمو وتشعر بضرورة تعاونها حتى تتغلب على الصعوبات التي تواجهها في تنمية اقتصادها والنهوض بأحوالها المعيشية، والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الثالث، أو كأن يكون هناك أهداف وأغراض سياسية معينة تسعى بعض الدول لتحقيقها من الاتفاق كتحقيق وحدة سياسية بينها انطلاقا من التكامل الاقتصادي، كما هو الحال فيما بين الدول الأوروبية ومجمل القول أن تشكيل التعاون الاقتصادي بين الدول لا يأتي فقط من خلال الاتفاق على إزالة الحواجز والقيود الجمركية والمالية والنقدية، بل يتم من خلال توافر مزيج من العوامل مجتمعة تحفيز التقارب الاقتصادي والإسراع فيه لخدمة الدول الأعضاء.

2-دوافع التكتلات الاقتصادية:

تقوم الدول المختلفة بإقامة تكتلات اقتصادية استجابة لمجموعة من الدوافع نوردها فيما يلي[1]:

- رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها التنافسي.
- رغبة الدول المتكاملة في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن هدم الحواجز الجمركية بين الدول المتكاملة، مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع.
- الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية والمتماثلة في الدولة المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار

[1] د. طالم صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص172-173.

السوق الداخلية من قبل وحدة أو وحدتين إنتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حدة.

- رغبة الدول المتكاملة وخاصة النامية منها في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية، وتحريك عجلة التصنيع فيها والارتقاء بها.
- يمنح التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة ثقلا على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية ويمنحها قدرة أكبر على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها مجتمعة.

المطلب الثالث: آثار التكتلات الاقتصادية.

يترتب على التكتل الاقتصادي آثار اقتصادية على الدول الأعضاء في أي صورة حتى ولو كانت أبسط هذه الصورة، وأيضا على الدول الأخرى بخلاف هؤلاء الأعضاء، وتختلف تلك الآثار فيما بينها فمنها آثار إيجابية ومنها آثار سلبية.

أ-الآثار الإيجابية للتكتلات الاقتصادية:

هناك عدد من الجوانب الإيجابية على المستوى الاقتصادي:

1-العوائد الاقتصادية الضخمة من جراء تكامل إمكانات المؤسسات المتكتلة.

2-إن وجود التكتلات الاقتصادية سوف يؤدي إلى إيجاد علاقات تكامل أمامية وخلفية بين أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة في الدولة.

3-إن توسع التكتلات الاقتصادية في نشاطها على المستوى الأفقي والعمودي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق والمحافظات النائية المختلفة.

ب-الآثار السلبية للتكتلات الاقتصادية:

هناك عدد من الجوانب السلبية على المستوى الاقتصادي هي:

1-صعوبة تحقيق العدالة في توزيع الدخول على مستوى الدولة، مما يؤدي إلى إيجاد الطبعة الاجتماعية.

2-تفعيل السياسة الاحتكارية خاصة إذا كانت أطراف الاتفاق من دول نامية، وبالتالية القضاء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي هي أساس الاقتصاد القومي في أي دولة، وبالتالي تفوت على هذه الدولة فرصة زيادة الدخل القومي العام وامتصاص البطالة.

3-التكتلات الاقتصادية الضخمة تؤثر على الشؤون الاقتصادية للبلدان، وبالتالي السيطرة عليها اقتصاديا ومن ثم الوصول إلى مراكز القرار في الدولة بما يخدم المصالح السياسية للدولة[1].

وهناك أيضا عدة آثار اقتصادية للتكامل الاقتصادي نذكرها فيما يلي:

1-آثار اتساع حجم السوق: نقصد به:

- تحقيق المزايا المترتبة عن وفرات النطاق.
- زيادة المنافسة والقضاء على الاحتكار.
- زيادة النشاط الاستثماري وارتفاع معدلات النمو.

2-الأثر على العمالة والأجور: يسمح انتقال عناصر الإنتاج وتنسيق السياسات الإنتاجية داخل منطقة التكامل بالتخصيص والتعمق في تقسيم العمل بناءا على المزايا النسبية التي

[1] عبد القادر محمد أحمد، معتصم مدني السيد محمد، صدام سليمان إبراهيم عثمان، الصادق شمس الدين قوي آدم، مرجع سبق ذكره، ص25.

تتمتع بها الأنشطة والأقطار المتكاملة، إضافة إلى أن التكامل يعمل على تحسين الهياكل الاقتصادية وتطوير الإنتاج وزيادة تحسين المنتجات.

3-الأثر على الاستهلاك وتوزيع الدخل: ينتج عن إلغاء القيود على حركة السلع بين أطراف التكامل وانخفاض أسعار بعض السلع، وارتفاع أسعار السلع التي كانت تستورد من الدول الغير أطراف في التكامل، بسبب ارتفاع الرسوم الجبائية بعد التكامل.

4-الأثر على التبادل التجاري مع العالم الخارجي:

- أثر خلق "توسيع" التجارة.
- أثر تحويل "تدمير" التجارة.

5-تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض

6-أثر التكتلات الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية:

تؤثر التكتلات الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية حيث تفضل الشركات الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة ليتجنبوا التعريفة الخارجية المشتركة مما يزيد الاستثمارات في الأسواق المتكتلة وهو ما يعرف بالأثر الخلقي لتعريفة العوامل وللتمتع بالعلاقات الاقتصادية المميزة التي تربط الدول المتكتلة بباقي الدول.

7-تعزيز حرية انتقال عوامل الإنتاج[1]

[1] بوصبيع صالح رحيمة، بتصرف، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية (دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، ص ص ص17-18-19.

المبحث الثاني: ماهية البريكس.

بريكس هو اختصار لاقتصادات "البرازيل، روسيا، الهند، الصين"، كتب عنها جيم أونيل كبير الاقتصاديين في مؤسسة (غولدمان ساكس) لأول مرة في عام 2001، الذي كان مختصره BRIC، حيث أصبح بريكس بعد انضمام جنوب إفريقيا ليصبح اليوم ما يسمى بدول البريكس.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى نشأة ومفهوم البريكس، وأهم أجهزته الرسمية واجتماعاته السنوية التي تقام بصفة دورية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البريكس.

أولا: نشأة البريكس.

لم تنشأ مجموعة البريكس بالصدفة، حيث تعود بدايات التقارب بين دول المجموعة إلى خمسينات القرن الماضي، بين كل من الصين وروسيا التي كانت تسمى بالاتحاد السوفياتي آنذاك، حينما سعت إلى إقامة شراكة من أجل زيادة قوتها للتصدي للولايات المتحدة الأمريكية، وحاولتا فيما بعد ضم الهند[1]، وبعد انتهاء الحرب الباردة وما نجم عنها من تحول جذري في هيكلة النظام الدولي الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الوضعية انبثق عنها ردود أفعال من قوى أخرى، فحاولت روسيا والصين توطيد علاقتها مع قوى أخرى تشاطرها نفس التصور "المتمثل في إنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب" كالهند التي تشاركهما نفس التوجه، وتعاون هذه الدول اصطلح عليه بالمثلث الإستراتيجي ويعتبر "يفيكني ماكسيموفتش بريماكوف Yavakini maximovitch brinaouv فكرة المثلث الإستراتيجي والتي تهدف إلى إيجاد نظام دولي اقتصادي وسياسي عادل ومستقر في عالم متعدد الأقطاب[2].

---

[1] سجى فاتح زيدان، "الدراسة في إبراز الأفكار السياسة لمجموعة البريكس"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع.14 (2018)، ص307-332.

[2] فتيحة بلطرش، "مكانة القوى الصاعدة "البريكس" في النظام الدولي دراسة حالة البرازيل 2002-2020، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019-2020، ص48.

أول من استخدم مصطلح البريك والذي أصبح فيما بعد البريكس هو الاقتصادي البريطاني جيم أونيل Jim O'Neill رئيس أحد أكبر بنوك التجارة في العالم غولدمان ساكس Goldman saches عام 2001. تحديدا في 20 نوفمبر 2001 أعطى جيم أونيل تعريفا لهذه العبارة في تقرير نتائج دراسة حول الاقتصاد العالمي نشره البنك بعنوان "العالم يحتاج إلى المزيد من أطواب القرميد"، The worlds needs better economic BRICS، ففي دراسة استشرافية قام بها أونيل أظهرت أن هناك قوة عالمية اقتصادية تنمو وتستمر بنفس الوتيرة السريعة جدا وهذا وفقا للإحصائيات الاقتصادية المتعلقة بالناتج القومي والمؤشرات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى القدرات الاقتصادية الهائلة، فقد عمد أونيل إلى التلاعب بتعبير BRIC الشبيه بالتعبير الإنجليزي Kcirb التي تعني طابوق أو قرميد، وهي إشارة إلى الكتلة الدولية الصاعدة المتمثلة في اقتصاديات البرازيل، روسيا، الهند والصين هذه الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم[1].

ثم نشرت مؤسسة غولامان ساكس هذه الدراسة عام 2003 تحت عنوان "حلم البريك الطريق نحو 2050" حيث ذكر التقرير أن بوصلة التحكم في الاقتصاد العالمي تتجه نحو دول العالم النامي في ظل ازدياد الأهمية الاقتصادية لصالح اقتصادات بعض الدول الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية على غرار الصين والبرازيل، وقد استخدم أول نيل مصطلح البريك كرمز لانتقال القوة الاقتصادية بعيدا عن مجموعة السبع الصناعية المتمثلة في الو.م.أ، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، اليابان، كندا، وإيطالية ولم يمض الوقت طويلا حتى تحققت افتراضاته، حيث لعبت دول البريك دورا هاما خلال الأزمة المالية 2008، وتمكنت من انتشال الاقتصاد العالمي من الركود مقابل تراجع مكانة الو.م.أ والاتحاد الأوروبي، وهذا ما يشكل رهانا للمستقبل[2].

---

[1] علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2018، ص19.

[2] ليلى عاشور حاجم، سالبي موفق، تكتل القوة الاقتصادية الصاعدة، مجموعة البريكس نموذجا، مجلة قضايا سياسية، العراق، ع45 (جانفي 2016)،، ص5-6.

بدأ التفاوض من أجل إنشاء المجموعة في 2006 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت بنيويورك، اجتمع وزراء خارجية الدول الثلاث: البرازيل، روسيا والصين بالإضافة إلى وزير الدفاع الهندي وذلك باقتراح من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وقد تم الاتفاق على زيادة التعاون المتعدد الأطراف، وقد تلى ذلك سلسلة من الاجتماعات منها اجتماع عقد ببكاتر ينبورغ الروسية صدر خلالها البيان المشترك بخصوص التنمية العالمية، ثم تبع ذلك أول مؤتمر قمة لدول المجموعة في 11 جويلية عام 2009 في نفس المدينة، ومنذ ذلك المؤتمر بدأت دول البريكس بعقد مؤتمرات دورية كل سنة، وعلى أعلى مستوى سياسي، ممثلا برؤساء دولها[1].

وفي نهاية 2010 انضمت جنوب إفريقيا إلى المنتدى من خلال عدة مفاوضات أقامتها في روسيا وتم ذلك رسميا في 24 ديسمبر 2010، وبذلك تحولت المجموعة من البريك إلى البريكس، وأخذت دول البريكس تنفذ خطتها الاقتصادية الكبرى وقد صرح سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي رغبته في تنفيذ الاتفاقيات الملزمة للأطراف الحاليين دون خطة لتوسيع المجموعة في الوقت الحالي[2]، فقد أعطى انضمام جنوب إفريقيا بعد أكبر لهذه المجموعة في رقعتها الجغرافية العالمية[3].

ثانيا: تعريف البريكس.

بريك هو اختصار للحروف الأولى باللغة اللاتينية BRICS، هذا المصطلح اختصارا للأحرف الأولى للدول المشاركة في هذا التكتل، (B) Brazil البرازيل، Russia (R) روسيا، (I) India الهند و(C) China الصين في عام 2010 انضمت إلى هذه المجموعة جنوب إفريقيا South Africa، وهو مفهوم طرح للمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمان في عام 2001، يمثل تجمع كل من البرازيل وروسيا والهند والصين. وقد

[1] علاء الدين محمد الجعبري، مرجع سبق ذكره، ص ص19-20.

[2] عبد القادر رزيق المغادمي، تكتل البريكس نحو نظام عالمي جديد (الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2017)، ص22.

[3] سجى فاتح زيدان، مرجع سبق ذكره، ص310.

صاغ الفكرة غولدمان ساكس في ورقة كجزء من العملية الاندماجية الاقتصـــادية لتوقـــع الاتجاهات الاقتصادية العالمية على مدى نصف القرن القادم.

كانت النتيجة الرئيسية إلى الأمام، ليصل في عام 2003 إلى ديناميكيـــات التطـــور المتوقع للاقتصاد العالمي على مدى السنوات الـــ 50 فإن اقتصاديات البريك معا يمكن أن تصبح قوة رئيسية في الاقتصاد العالمي في أقل من 40 عاما، فإن اقتصاديات البريك معا يمكن أن يكون أكبر من مجموعة الستة (G-6)، وبحلول عام 2025 فإن حجمها يمكن أن يكون أكثر من نصف حجم G-6، توقعت الدراسة أيضا أنه بحلول عام 2050 لن تظـــل إلا الولايات المتحدة واليابان من الدول الصناعية الحاليـــة بـــين الـــدول الســـت أكبـــر الاقتصاديات.

وكانت روسيا قد بدأت بوضع إستراتيجية لإعادة بناء واستعادة الوضع الاقتصادي المفقودة فيها[1].

المطلب الثاني: مقومات دول البريكس.

تتميز كل دولة من دول هذا التكتل من مقومات التـــي تســـاعد علـــى النهـــوض باقتصاداتها من أجل الوصول إلى الهدف المبتغى ونذكر منها ما يلي:

أولا: المقومات الطبيعية:

1-البرازيل: تقع جمهورية البرازيل الفدرالية في أمريكا الجنوبية أي في قـــارة أمريكـــا وعاصمتها برازيليا، تطل على المحيط الأطلسي من جهتين الشـــرقية والشـــمالية، تبلـــغ مساحتها 8547403 كلم^2 الخامسة عالميا، لها ثـــروات طبيعيـــة هامـــة مثـــل الحديـــد البوكسيت، الذهب، المنغيز، النيكل، الفوسفات، البلاتين، القصدير، اليورانيـــوم، الـــنفط، الطاقة الكهربائية والخشب.

[1] طويل آسيا، التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 10، العدد 2 والصفحة 394-409، تاريخ النشر 2019/12/31، ص399.

2-روسيا: روسيا الاتحادية أو الاتحاد الروسي، تقع في أوراسيا بين قارة أوروبا وآسيا تطل على ثلاث واجهات بحرية المحيط المتجمد الشمالي، بحر البلطيق والبحر الأسود، تبلغ مساحتها 17075400 كلم+ 26081 كلم^2 بعد انضمام شبه جزيرة القرم إليها عام 2014 وعاصمتها موسكو، أكبر دولة في العالم، تتمتع بثروات طبيعية مهمة حيث توجد بها أكبر الحقول النفطية في العالم فهي دولة نفطية بامتياز.

3-الهند: تقع جمهورية الهند في جنوب آسيا في قارة آسيا وعاصمتها نيودلهي، تقدر مساحتها 3287263 كلم^2، وتحتل بذلك المرتبة السابعة عالميا، هي دولة مفتوحة فلها موقع إستراتيجي تطل على المحيط الهندي والذي يشهد ازدحاما في حركة نقل النفط من أكبر الدول إنتاجا الشرق الأوسط والخليج العربي إلى أكبر الدول استهلاكا اليابان، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، يوجد بها ثروات طبيعية هامة مثل الفحم، الغاز الطبيعي، البوكيست والبترول[1].

4-الصين: جمهورية الصين الشعبية تقع في شرق آسيا في قارة آسيا وعاصمتها بكين تطل على بحر الصين الجنوبي، بحر الصين الشرقي، مساحتها 9596961 كلم^2، تحتل المرتبة الثالثة عالميا، أهم ثرواتها الطبيعية نجد النفط، الغاز الطبيعي، الفحم، اليورانيوم، الحديد والنحاس.

5-جنوب إفريقيا: جمهورية جنوب إفريقيا:

إفريقيا الجنوبية تقع في القارة الإفريقية عاصمتها بريتوريا، لها موقع إستراتيجي في العالم تربط المحيط الأطلنطي والمحيط الهندي من حيث المساحة 1221.37 كلم^2 تحتل المرتبة الخمس والعشرون في العالم، ثرواتها الطبيعية الذهب، الاسبستوس، الفحم الحجري، النحاس، الحديد، البلاتينيوم واليورانيوم.

[1] فتيحة بلطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص64-65.

ثانيا: المقومات البشرية.

بلغ عدد سكان دول البريكس الإجمالي 2.83 مليار/نسمة في 2019 بنسبة 42 بالمئة من سكان العالم.

وفيما يلي عدد سكان دول البريكس حسب إحصائيات 2019.

بلغ عدد سكان: البرازيل 212559409 نسمة، وروسيا 145934459 نسمة، أما الهند 1380004385 نسمة، الصين سجلت 1439323774 نسمة أما عدد سكان جنوب إفريقيا 67503646 نسمة[1].

ثالثا: المقومات الاقتصادية.

أهم المقومات الاقتصادية لدول البريكس هي:

***البرازيل:** بلد اقتصادي بامتياز فقد استطاع تحقيق تفوق اقتصادي وفي مدة وجيزة، لذلك اعتبره الاقتصادي البريطاني جيم أونيل من القوى الصاعدة، وقبله روتن بروان في ستينات القرن الماضي حيث قال "البرازيل ينتظرها مستقبل كبير قد لا ينتهي هذا القرن إلا وتكون في مصاف قوى العالم الكبرى "الو.م.أ، الاتحاد السوفياتي والصين"[2].

إذ تتمتع بموارد اقتصادية هامة في مقدمتها مواد الخام الزراعية والرعوية والمعدنية فضلا عن تنوعها البيئي والتي تطورت من خلاله الوقود الحيوي القائم على تحويل بعض المحاصيل الزراعية إلى غاز الإيثانول.

***روسيا:** احتلت المرتبة الإحدى عشر عالميا بناتج محلي قدر بـ 1.64 تريليون دولارا في 2019، وفرة مواردها الطبيعية باعتبارها أكبر دولة ريعية في العالم فهي من أكبر الدول تصديرا لخام النفط في العالم، إذ تأتي في المرتبة الثانية 11210000 برميل يوميا

[1] فتيحة بلطرش، مرجع سبق ذكره، ص ص65-66.

[2] روتر براون، البرازيل شعبها وأرضها، ترجمة: محمد عبد الفتاح إبراهيم (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية وبيو بورك، مؤسسة فراتكلين للطبعة والنشر، 1969)، ص1.

أما إنتاج الذهب فتحتل المرتبة الثالثة عالمي من احتياطات الغـــاز الطبيعـــي، 6% مـــن احتياطات البترول، تتميز بالصناعة العسكرية وبتكنولوجيا متطورة، ولها مكانة جيدة في سوق السلاح.

***الصين:** يطلق عليها البعض بمصنع العالم في إنتاج السلع المتنوعة، وبمختلـــف أنـــواع الجودة والأسعار للفقير والغني، حيث لها مكانة اقتصادية هامة، وتحقق معـــدلات نمـــو اقتصادية جد هامة، وأخذت تقفز من درجة إلى أخرى حتى صارت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي إجمالي قيمته 09.99 تريليون بوان أي حوالي 38.14 تريليون دولار وفقا لإحصائيات 2019 لمؤسسة عولدمان ساكس التي تتوقع من الصين ريـــادة العـــالم اقتصاديا في عام 2050.

***الهند:** انتهجت الهند سياسة اقتصادية تعتمد على النهج الليبرالي والبراغماتي والانفتـــاح حول العالم، وفتحت أبوابها أمام الشركات الأجنبية من أجل الاستثمار، حيث حققت فـــي وقت قياسي نموا معتبرا رغم ما تعانيه من نمو ديموغرافي، إلا أنها حولته إلى يد عاملة تجذب بها الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى ازدهارها بموارد طبيعية هامـــة خاصـــة الفحم، وتشتهر بالبرمجيات وصناعة الحواسيب.

***جنوب إفريقيا:** وهي أكبر الدول الإفريقية تقدما، لها موارد وثروات طبيعية هامة علـــى رأسها الذهب، إذ تحتل المرتبة الثامنة عالميا بقيمة 123.5 طن من احتياطي الذهب، كما كان موقعها الإستراتيجي الهام الذي جعل دول البريك أن تضمها إلى المجموعة.

المطلب الثالث: مستقبل تكتل مجموعة دول البريكس.

عند تناول مستقبل تكتل البريكس فإن هناك أربعة تصورات ممكنـــة فـــي تطـــور البريكس والأكثر احتمالا هي:

1-الحفاظ على وضع "منتدى الدول الناشئة" الموجودة لمناقشـــة أجنـــدة عالميـــة صاغتها دول أخرى وتحالفات فوق الوطنية.

2-زيادة قدرتها على التأثير على جدول الأعمال العالمي باستخدام أدوات التكامل السياسي مثل توسيع عضويتها وبناء تحالف سياسي.

3-زيادة النمو الاقتصادي والتجارة بين دول البريكس عن طريق تكثيف تكاملها الاقتصادي وبناء اتحاد اقتصادي كامل، وبفضل قوتها الاقتصادية المتنامية سيكون هذا الاتحاد قادرا على إيجاد إجابات للتحديات التي تواجهها هذه الدول.

4-السعي ليس فقط للتكامل الاقتصادي ولكن أيضا السياسي والثقافي، فإن التكامل الاقتصادي إذا ما عزز إلى حد كبير سيمكن الأعضاء من تحقيق قدرة تنافسية عالية كافية لمعالجة المشاكل العالمية التي تواجه البشرية جمعاء.

-لقد مثل تكتل البريكس نهجا متعدد الأقطاب وإستراتيجية للتعايش السلمي باعتماده على أربعة مبادئ أساسية لديمومته هي:

- الاحترام المتبادل لسيادة الدول وأراضيها.
- عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى إلا وفق قواعد ومعايير متفق عليها وفي إطار متعدد الأطراف.
- تعزيز المساواة القانونية بين كل دول العالم.
- تعزيز المنافع المتبادلة بين الدول ودعم مسارات التنمية الوطنية.

إن تحقيق هذه التصورات ممكن أن يكون من خلال خلق المبادرات التكاملية والعمل على تنفيذها وعلى كافة الجوانب منها على سبيل المثال، إدخال خطوات السفر بدون تأشيرة بين هذه الدول، وإنشاء هيئات فوق وطنية تكون لها الأسبقية وإنشاء قوات عسكرية مشتركة للاستجابة الواسعة وإدماج المناطق المتاخمة وضمان زيادة التوافق بي السلع الأساسية والعمل والأسواق الرأسمالية مع إنشاء مناطق تجارة حرة مع دول أخرى[1].

[1] وسن إحسان عبد المنعم، ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي، تكتل مجموعة البريكس نموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 58، سنة 2020، ص172-173.

خلاصة

في الفصل الاول من هذه الدراسة تناولنا الاطار النظري و المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية وتكتل البريكس، وتقديم مفاهيم أساسية لهذه الدراسة، إستنتجنا من خلالها بأن التكتلات الاقتصادية التي تعود نشأتها إلى أكثر من مئة عام والتي ربطت الدول ببعضها البعض وإنفتاح الدول على الاقتصاد العالمي، وأصبحت الدول تتكتل في تجمع واحد بغض النظر ما إن كانت دولا من الجنوب أو الشمال، متقدمة أو متخلفة، وكذلك تعرفنا أن البريكس مجموعة متكونة من دول صاعدة ذات النمو الاقتصادي التي تمتاز بالتطور السريع، ومقومات هذا الفضاء الندمج ومستقبله، وهنا نكون قد قدمنا الاطار النظري للتكتلات الاقتصادية و مجموعة البريكس.

الفصل الثاني

الاقتصاد الجزائري وقابلية انضمامه لمجموعة البريكس

تمهيد:

تقع الجزائر شمال إفريقيا وهي أكبر دول القارة من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها حوالي 2.381.741 كم^2، اقتصادها كغيره من اقتصاديات باقي الدول لديه خصائص معينة وأيضا نقاط قوة ونقاط ضعف، فهو اقتصاد غني بالثروات من نفط وغاز والمعادن وغيرها من الخيرات، أما أكبر نقطة ضعف يعاني منها في كونه اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات.

مرَّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل سعيا وراء تحقيق التنمية والنمو، ساهمت هذه المراحل في تغيير القرارات والأنظمة فتبنت الدولة المخططات التنموية ثم تحولت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

وعلى الرغم من خصائصه وجل المراحل التي مرَّ بها يحاول الاقتصاد الجزائري الاندماج في الاقتصاد العالمي وتبني سياسات جديدة من أجل التنمية ومسايرة الظروف التي تفرضها العولمة.

المبحث الأول: برامج الإنعاش في الجزائر

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004"

1-تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004":

قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 07 مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع[1].

شكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الانطلاقة لنهج تنموي تدخلي للدولة أساسه التوسع في الإنفاق العام وفق رؤية كينزية، في ظل تحسن مؤشرات المالية العامة للدولة، بهدف تدارك الاختلالات العديدة التي اعترت مسيرة التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والتي أفرزتها الأزمة متعددة الأبعاد التي عرفتها البلاد خلال تسعينات القرن العشرين، تم الإعلان عن برنامج الإنعاش الاقتصادي من طرف رئيس الجمهورية 26 أفريل 2001، عبر كلمة موجهة لإطارات الأمة[2].

2-أهدافه:

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:

---

[1] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص40.

[2] بلعاطل عياش، آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر "دراسة حالة تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1، 2019-2020، ص158.

- الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.
- تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة[1].

من أجل بلوغ الأهداف السابق الإشارة إليها، يتوزع الحجم الاستثماري لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على أكثر من 16000 مشروع، تمس خمس قطاعات أساسية على النحو الذي يوضحه الجدول أدناه:

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص40.

الجدول رقم 01: التوزيع القطاعي لاستثمارات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دينار/مليار دينار (75 دينار=1دولار).

القطاع	المخصصات (مليار دينار جزائري)	المخصصات (مليار دولار أمريكي)	النسبة%
دعم القطاعات المنتجة	74.5	0.99	13.5
التنمية المحلية والبشرية	12.9	1.72	23.4
ترقية الخدمات العمومية وتحسين الإطار المعيشي	210.5	2.81	38.2
تنمية الموارد البشرية	90.28	1.20	16.4
السياسات المرافقة (دعم الإصلاحات)	46.5	0.62	8.4
المجموع	**550.78**	**7.34**	**100**

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص41.

3-مضمونه: تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة قطاعات رئيسية، والجدول الآتي يبين هذا التقسيم القطاعي خلال فترة هذا البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع[1].

جدول رقم 02: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.10
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.80
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12	65.3	12.40
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.60
المجموع	**213.1**	**178.3**	**113.1**	**20.5**	**525**	**100**

المصدر: هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص41.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه خصص قرابة 78% من مبلغ البرنامج للسنتين الأولتين من انطلاقه وهذا لإعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، وتحسيس المواطن بنتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن خاصة بعد الأوضاع المعيشية الصعبة التي عاشها خلال فترة التسعينات وهذا ما يجدد ثقته في الحكومة الجديدة، ليخصص ما نسبته 21.5% و4% من البرنامج للسنة الثالثة والرابعة على التوالي لتكملة المشاريع التي انطلق فيها.

كما كان لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية حصة الأسد في هذا البرنامج بحصة تقارب 80% من مبلغ البرنامج، وهذا راجع لأهمية هذين القطاعين فبالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية تتطلب مشاريع ضخمة كالطرقات والمطارات والموانئ تخصيص مبالغ كبيرة لتنفيذها كما أن هذه المشاريع لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والتأثير على باقي القطاعات.

ومن ما بين الجدول نذكر[1]:

- التركيز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث خصص له مبلغ 210.5 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 40.1% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.
- الاهتمام بقطاع التنمية المحلية والبشرية حيث خصص له مبلغ 204.2 مليار دح، أي أنه استحوذ على ما نسبته 38.9% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.
- الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حيث خصص له مبلغ 65.4 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 12.4% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهي نسبة قليلة، ويعزى ذلك أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000، وهو البرنامج الوطني

[1] صبحي ربيحة، "سلطات المصلحة المتعاقدة معها في مجال الصفقات العمومية"، شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2013، ص22.

للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا دليل على أن المبلغ المخصص في البرنامج هو عبارة عن دعم إضافي للبرنامج سالف الذكر.

- التركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية حيث خصص له مبلغ 45 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 8.60% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة.

4-تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على ما يلي: يفتح في كتابات الخزينة حسابات تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش. حيث يقيد في باب إيراداته باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 31 ديسمبر 2005 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، وقد خصص مبلغ قدره 4202.7 مليار دج، أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج، وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة 2006-2009، هذان البرنامجان يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الرَّبْعين ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا، وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة[1].

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص43-44.

أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

يندرج البرنامج التكميلي لدعم النمو ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي باشرتها الجزائر سنة 2001، وهو بذلك يأتي في سياق استكمال الجهود الرامية إلى إنعاش القدرات الإنتاجية الوطنية وفق أسس مستدامة، وخلق الشروط الهيكلية الضرورية لتحفيز مناخ الأعمال، ناهيك عن مواصلة العمل على تحسين الظروف المعيشية للسكان وترقية وتطوير الموارد البشرية، إذ وعلى الرغم من أهمية النتائج المحققة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، إلا أن عديد التحديات الداخلية "الحد من البطالة، توفير السكن، التخلص من التبعية لقطاع المحروقات ..." والخارجية "استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الاندماج في الاقتصاد العالمي وما يقتضيه من تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع المنظومة الدولية ..."، تقتضي بذل المزيد من الجهد التنموي، وفي هذا السياق جاء في كلمة رئيس الجمهورية بتاريخ 07 أفريل 2005 أمام إطارات الأمة والتي تضمنت الإعلان عن إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، "... إن حجم التحديات التي يتعين علينا مجابهتها لا يزال كبيرا كبيرا،... صحيح أن معدلات البطالة قد تراجعت لكن لا ينبغي إغفال أن بلادنا لا تزال تحصي أكثر من مليون ونصف مليون بطال 73% منهم شباب دون سن 30 سنة، يجب أن لا ننسى أيضا أنه ومن بين 32 مليون جزائري اليوم، أكثر من 11 مليون مواطن دون سن 17، مع كل ذلك يمثل احتياجات مستقبلية خلال هذا العقد، في المدارس والجامعات، في الوظائف، أو في السكن...أخيرا، يجب أن نذكر أنفسنا في كل لحظة بقلق، أن صادراتنا لا تزال تتشكل بنسبة 98% من المحروقات وحدها، في حين أن جميع مبيعاتنا إلى الخارج ما زالت بعيدة عن الوصول إلى مليار دولار"[1].

من أجل ذلك، تم رسم جملة من الأهداف التي تسعى الاستثمارات العمومية التي تندرج ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 إلى بلوغها، والتي من بينها:

[1] بلعاطل عياش، مرجع سبق ذكره، ص171.

- ترقية وتعزيز التدابير الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار من أجل تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي.
- تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع مقتضيات الانفتاح على الاقتصاد العالمي.
- تشجيع الخوصصة والشراكة مع القطاع الخاص، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروة والشغل والتنافسية.
- تعزيز القدرات الوطنية في مجال الضبط والرقابة من أجل الحد من الممارسات السلبية "الغش، المضاربة..." التي من شأنها أن تؤثر على الممارسة الاقتصادية السليمة[1].

مضمونه: قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول الآتي[2]:

جدول رقم 03: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
تعيين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1803.1	10.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	1.2
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص45.

[1] بلعاطل عياش، مرجع سبق ذكره، ص ص171-172.

[2] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص45.

من خلال الجدول السابق نرى أن هذا البرنامج سار في نفس منحنى البرنامج السابق، من أجل استكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع تحسين ظروف معيشة السكان "من خلال السكن – إنجاز مليون وحدة سكنية، التربية الوطنية والتعليم العالي، تأهيل المرافق الرياضية والثقافية" الحصة الأكبر من مبلغ البرنامج بنسبة تقدر بـــ 45.5%، وهذا نظرا لأهمية تحسين المعيشة للسكان على الأداء الاقتصادي.

كما احتل قطاع تطوير الهياكل القاعدية حصة كبيرة من مبلغ البرنامج قدرت بـــ 40.5% حيث تم توزيعها على قطاعات النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب، الأشغال العمومية، المياه، وتهيئة الإقليم.

أما دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له نسبة 8% من مبلغ البرنامج حيث تم توزيع المبلغ المخصص له على قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة.

وقد خصص ما نسبته 4.8% من مبلغ البرنامج على تطوير الخدمات العمومية من أجل تحسينها وعصرنتها وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، ووزع المبلغ المخصص له على قطاعات العدالة، الداخلية، التجارة والمالية.

وفي الأخير تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1% من مبلغ البرنامج وهذا بغية فك العزلة عن المناطق النائية بتزويدها بالموزعات الهاتفية وتحسين الاتصال.

تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة[1].

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص46.

جدول رقم 04: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2009

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	5.1	4.8	3	2.4	2.4
معدل البطالة%	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل التضخم%	1.9	1.8	3.9	3.9	6.1
ميزان المدفوعات "مليار دولار"	21.18	28.95	30.54	34.45	0.40
الدين الخارجي "مليار دولار"	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41

المصدر: هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص46.

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام في انخفاض مستمر، بحيث كان في سنة 2005 بنسبة 5.1%، إلى أن وصل إلى نسبة 2.4% عام 2009، وهذا الانخفاض راجع إلى تراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم سنة 2008، أما معدلات البطالة فقد واصلت في الانخفاض بحيث كانت نسبتها 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009 وهذا راجع للمشاريع التنموية في هذا البرنامج، ونجد أيضا معدل التضخم في ارتفاع مستمر حيث كان سنة 2005 بنسبة 1.9% وفي سنة 2009 بنسبة 6.1%، ويرجع هذا لارتفاع أسعار المواد المستوردة وقانون المالية الذي فرض بعض الضرائب سنة 2009.

أما عن ميزان المدفوعات كان له رصيد موجب وكان في تصاعد إلى غاية 2008 حيث قدر في سنة 2005 بـــ 21.18 مليار دولار ليصل إلى 34.40 مليار دولار سنة 2008 ليشهد انخفاض بحدة في سنة 2009 إلى 0.40 مليار دولار بسبب الأزمة المالية

العالمية وانخفاض الطلب على المحروقات الذي أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وفي الأخير نلاحظ انخفاض الدين الخارجي من 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.61 مليار دولار سنة 2006، لتستقر الديون الخارجية في حدود 5.41 مليار دولار سنة2009، وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

أولا: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

1-تعريفه:

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد هذا البرنامج 286 مليار دولار لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين: القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـــ 11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولار، أما القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل "السكك الحديدية، والطرق والمياه،..." بمبلغ يقدر بـــ 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار[1].

كما يطلق عليه اسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي "2010-2014" واسم برنامج الاستثمارات العمومية "2010-2014" وكان يمثل تصورا للنفقات بمبلغ 21124 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، ويشمل جزئين، الأول: برنامج جاريا إلى

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص

نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار، الثاني: برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

الجدول رقم 05: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي حسب كل باب "2010-2014"

القطاعات	المبلغ بملايير دج	النسبة
أولا: المحور المتعلق بالتنمية البشرية، منها: التربية الوطنية، التعليم الآلي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة، قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة، والاتصال.	10122	%49.59
ثانيا: المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، ومنها: الأشغال العمومية، النقل، تهيئة الإقليم والبيئة.	6448	%31.59
ثالثا: المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، منها: الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل.	1666	%08.16
رابعا: المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية، منها: الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث إنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي.1566	1566	%7.67
خامسا: المحور المتعلق بمكافحة البطالة، منها: دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.	360	%01.76
سادسا: المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة للاتصال: تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الإلكتروني.	250	%01.22
مجموع البرنامج الخماسي	**20412**	**%100**

المصدر: د. خاطر طارق ورفقاؤه، مداخلة: تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربة، ص07.

وأهم ما يشير إليه الجدول رقم 05، نذكر ما يلي[1]:

-اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية البشرية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 10122 مليار دج، أي يعادل ما نسبته 49.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وقد انبثق ذلك من الأهمية التقليدية التي توليها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية، تعزيز التماسك الوطني، وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية من خلال إنجاز المؤسسات التعليمية، مؤسسات التكوين المهني، وتوفير المقاعد والتجهيزات البيداغوجية في الجامعات، وذلك من أجل ترقية اقتصاد المعرفة، وإنشاء المستشفيات العمومية، وتحديث الأجهزة الطبية وتحسين المستخدمين الطبيين وشبه طبيين، تمويل ودعم إنجاز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز، والربط بشبكة المياه الشروب، والعناية بقطاع الشباب والرياضية من خلال إنشاء المركبات الرياضية ومراكز الترفيه العلمي وتكوين مؤطري التربية الرياضية، صون ذاكرة ثورة التحرير الوطني، ترقية الثقافة الوطنية من خلال إنشاء دور الثقافة والمسارح وغيرها، تحديث وسائل الاتصال العمومي، وتكريس التضامن الوطني من خلال مساعدة المحرومين ومعدومي الدخل وإنشاء شبكة من المؤسسات المفتوحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

-اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 6448 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 31.59%، من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك يعكس الاهتمام المتزايد بتطوير وتحديث الأداة الوطنية لقطاع البناء والأشغال العمومية، من خلال صيانة وتحديث شبكة الطرق، إنجاز السدود، تدعيم منشآت النقل الأساسية: السكك الحديدية والنقل البحري والجوي، تهيئة الإقليم والبيئة من خلال بناء مدن جديدة ومنشآت حماية البيئة.

-اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1666 مليار دج، أي ما يعادل ما نسبته 8.16% من المبلغ الإجمالي للبرنامج

[1] د. خاطر طارق ورفقاؤه، مرجع سبق ذكره، ص7.

وذلك بهدف تعزيز الأمن الوطني وزيادة معدل التغطية الأمنية من خلال إنشاء مقر للأمن والأمن الحضري، تحديث وسائل عمل العدالة من خلال إنشاء مجالس القضاء والمحاكم، ومدارس التكوين، تحسين قطاع المالية: تشييد هياكل الضرائب والخزينة والجمارك ومصالح جديدة لمسح الأراضي، تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تهيئة أسواق البيع بالجملة والتجزئة، تحديث إدارة العمل بهدف تعزيز وتحديث وسائلها الخاصة بالمراقبة والضبط.

-اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1566 مليار دج، أي يعادل ما نسبته 7.67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي من خلال إنجاز مغروسات غابية ورعوية، وغرس أشجار الزيتون، تخفيض أسعار المحاصيل ودعم وتحديث تقنيات ووسائل النشاط الفلاحي، تطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة، مرافقة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها من خلال مساعدات مباشرة أو قروض مصرفية ميسرة، إنشاء وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية التي من خلال تدخلات الخزينة في شكل تطهير وتخفيض فوائد القروض المصرفية الموجهة لتحديثها.

-اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بمكافحة البطالة، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 360 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

-اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 250 مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 1.22% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، من خلال تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم

الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الإلكتروني[1].

الوضعية الاقتصادية في ظل هذا البرنامج:

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة نذكر أهم بعض المؤشرات.

جدول رقم 06: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة "2010-2014".

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8
معدل البطالة %	10	10	11	9.8	سبتمبر10.6
معدل التضخم%	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	12.15	19.70	12.058	0.133	-5.881
الدين الخارجي (مليار دولار)	5.7	4.41	3.67	3.39	3.73

المصدر: هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص50.

من خلال الجدول نرى أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام كان تقريبا ثابت أو متأرجحا مرة يرتفع ومرة ينخفض لكن بمعدل طفيف وهذا راجع لتأثره بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

-معدلات البطالة كانت مستقرة حيث كانت في سنة 2010، 10% فأصبحت في سبتمبر2014، 10.6%، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع سنة 2010 من 3.91% إلى 8.89% سنة 2012 ليعاود الانخفاض بمعدل 2.92% سنة 2014.

ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات سنة 2010 حيث كان 12.15 مليار دولار ليصل إلى 19.70 مليار دولار سنة 2011، ليرجع للانخفاض سنة 2012 برصيد يقدر بـــ

[1] د. خاطر طارق، مرجع سبق ذكره، ص**64**.

12.05 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك بقوة سنة 2013 برصيد قدره 0.133 مليار دولار، ليحقق عجزا في سنة 2014 بـــ 0.881 مليار دولار وهذا راجع لانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية.

-أما عن الدين الخارجي بقي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض حيث انتقل من 5.7 مليار دولار سنة 2010 إلى 3.73 مليار دولار سنة 2014.

النتائج التنموية لسياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج دعم وإنعاش النمو[1]:

يقدم لنا الجدول رقم (07) صورة رقمية عن تطور تركيبة القيمة المضافة بحسب مساهمة كل قطاع اقتصادي للمساعدة على تحليل مصادر النمو المتحقق في الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية الثلاث.

جدول رقم 07: تطور تركيبة القيمة المضافة خلال الفترة 2000-2014. الوحدة: %

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	9.0	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8.0	7.0	10.1	9.0	8.6	9.4	10.7	11.1
المحروقات	41.9	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.5	46.4	48.1	33.6	37.2	38.2	36.6	32.3	29.2
الصناعة	7.5	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.8	4.8	5.0	5.2
البناء والأشغال العمومية	8.7	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.4	9.2	11.8	11.2	9.7	9.9	10.6	11.2
الخدمات السوقية	21.9	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.0	21.8	20.3	25.4	23.0	21.4	21.9	25.0	26.3
الخدمات غير سوقية	11.0	12.0	12.0	11.4	10.6	8.9	8.5	9.1	10.3	12.9	14.1	17.3	17.4	16.5	16.9
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: د. خاطر طارق، مرجع سبق ذكره، ص9.

[1] د. خاطر طارق، مرجع سبق ذكره، ص9.

بحيث قسم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي[1]:

جدول رقم 08: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	**21214**	**100**

المصدر: هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص48.

ومن أجل التوضيح نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 01: التوزيع النسبي لاستثمارات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

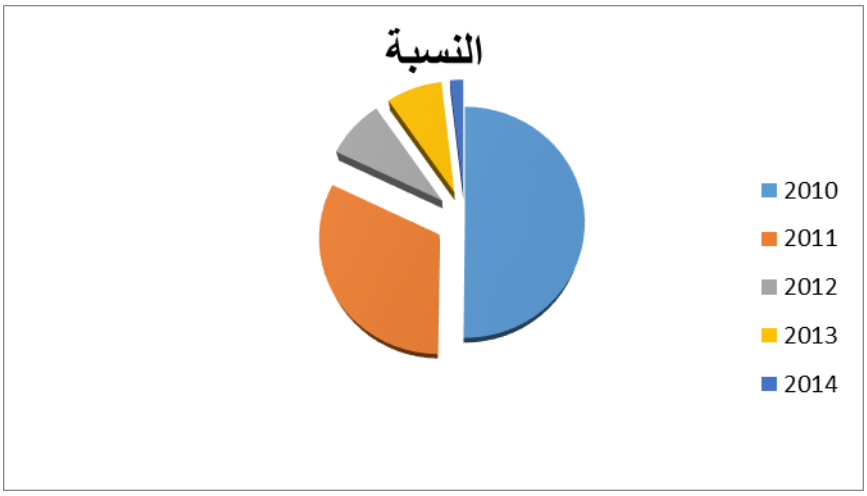

[1] صبحي ربيحة، "سلطات المصلحة المتعاقدة معها في مجال الصفقات العمومية"، شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2013، ص22.

تتنوع استثمارات برنامج توطيد الاقتصادي للفترة 2010-2014 على ثلاث مجالات قطاعية رئيسية، هي التنمية البشرية، تطوير وعصرنة الهياكل القاعدية والبنى التحتية وتحسين جودة الخدمات العمومية، وكذا دعم التنمية الاقتصادية بالتركيز على قطاعات الفلاحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة[1].

ثانيا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

تعريفه: يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302، وقد خصص مبلغ قدر بـــ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ قدر بـــ 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر[2].

أهدافه: ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[3]:

*الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...إلخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

*إيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

---

[1] بلعاطل عياش، مرجع سبق ذكره، ص185.

[2] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص51.

[3] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص51.

*استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

*إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

مضمونه: قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول الآتي[1]:

جدول رقم 09: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015

	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية %
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1860	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المجموع	**4079.6**	**1894.2**	**5973.8**	**100**

المصدر: هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص52.

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص

من الجدول السابق نلاحظ أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية كان صاحب أكبر حصة من البرنامج خلال الفترة 2015-2016 وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج بعدها مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية أخذت حصة تقدر بـــ 29.5% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال بحصة قدرها 11.8% من مبلغ البرنامج، أما الفلاحة والري بحصة تقدر بـــ 6.8% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـــ 5.1% من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات تقدر بحصة 8.4% من مبلغ البرنامج.

المطلب الثالث: النموذج الجديد للنمو 2016-2030

تعريفه: صودق على هذا النموذج الجديد للنمو في جويلية 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيسي لبرنامج التنمية، وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي، المرحلة الثانية مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 6.5%.

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال[1].

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص55.

أهدافه: تتمثل أهدافه في[1]:

- المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية.
- عصرنة القطاع الفلاحي.
- الانتقال الطاقوي.
- تنويع الصادرات.

وتتحقق هذه الأهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي:

- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج، ولاسيما في القطاعات التي تتوفر فيها البلاد أصلا على قاعدة أو مزايا مقارنة، وبالأخص الصناعة الإلكترونية والرقمية، والصناعات الغذائية والسيارات والاسمنت، والصناعة الصيدلانية، وقطاع السياحة، والنشاط البعدي للمحروقات، والنشاط البعدي للموارد المنجمية.
- تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، فضلا عن ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية.
- الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، وتحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50 منطقة.
- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات، والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة، ودعم الصادرات الناشئة.

مضمونه: قسم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول الآتي:

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص56.

جدول رقم 10: مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2017-2018.

	2017	2018	المجموع (مليار دج)	النسبة %
الصناعة	3.6	5.3	8.9	0.2
الفلاحة والري	101.0	116.5	217.5	6
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	78.4	2.1
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139.9	596.5	736.4	20.1
التربية والتكوين	90.9	101.7	192.6	5.3
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	107.7	3
دعم الحصول على سكن	14.9	69.8	84.7	2.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	835	900	1735	47.0
عمليات برأس المال	165.3	330	495.3	13.5
المجموع	**1386.6**	**2270.5**	**3656.5**	**100**

المصدر: هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص53.

المبحث الثاني: مدى قابلية انضمام الجزائر إلى البريكس

المطلب الأول: معايير وشروط الانضمام إلى مجموعة البريكس

في ظل بروز تكتلات اقتصادية والظاهرة للعيان على المستوى الدولي مثل تكتل جنوب شرق آسيا ASIAN ودول شمال أمريكا NAFTA وتكتل شمال شرق إفريقيا الكوميسا COMESA إلا أن هذه التكتلات تقوم على مجموعة من المعايير والشروط حتى تستطيع التوسع والاستمرارية، وهي معايير مشتركة بين مجمل هذه التكتلات حالها حال جميع دول البريكس، وأهم المعايير التي حددتها دول البريكس نذكر أهمها:

معايير الانضمام إلى مجموعة البريكس BRICS:

01-المعيار الأول: المعيار الجغرافي:

- الموقع.
- العامل الحضاري والثقافي.
- عدد السكان، حيث يجب أن يكون التعداد السكاني كبير بما يكفي، على الأقل 100 مليون شخص، لتشكل سوقا محليا مهما، كمنفذ للصناعة المحلية، وللواردات اللازمة معا لتحقيق التوازن التجاري، فكلما كان سكان الدولة أصغر سنا وأفضل تعليما، مع ارتفاع معدل محو الأمية لدى الإناث، يزيد النمو الاقتصادي للدولة[1].

[1] إسلام إبراهيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص371.

02-المعيار الثاني: هو معيار النمو الاقتصادي:

ويتحدد وفق المستويات التالية:

-**المستوى الأول هو:** مقياس الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وهو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في إقليم ما خلال فترة معينة وعادة ما تكون سنة.

المستوى الثاني: وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو بعبارة أخرى المستوى المعيشي للأفراد.

-**المستوى الثالث:** وهو معدل الفقر والبطالة والتضخم لكل دولة.

ويعني هذا المعيار أيضا مسار نمو طويل الأجل لمدة تصل إلى 10 سنوات، ويقدر بنسبة 5% تقريبا ويقوم على التفاعل بين زيادة رأس المال ومقدار العمل والتقدم التقني، بما يؤثر على مستوى النشاط، وفقا لنموذج الاقتصادي الأمريكي الكلاسيكي الجديد "روبرت سولو"[1].

03-المعيار الثالث: هو التحضير الرئيسي أو الديناميكي إذ تسمح المدينة بتطوير النقل والوصول إلى مياه الشرب والكهرباء مما يسهل التجارة.

04-المعيار الرابع: هو الحاجة إلى البنية التحتية اللازمة الاقتصادية للبلد: وهذا من خلال بناء الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية عالية السرعة والمطارات والبنية التحتية للطاقة.

05-المعيار الخامس: هو الاستقرار السياسي:

بغض النظر عن نوع النظام السياسي، والذي يسمح بتنفيذ المشاريع طويلة المدى، ويظهر النموذج الصيني أن التنمية الاقتصادية لا ترتبط بالضرورة مع الانفتاح الديمقراطي، ولكنه يوضح أن وجود قوة مستقرة ومجهزة برؤية طويلة الأجل ومؤسسات

[1] بن عمر محمد، جاب الله أدم، مرجع سبق ذكره، ص19.

مستقرة، يجعل ومن الممكن تنفيذ سياسات الأعمال واسعة النطاق، بمعنى آخر يمكننا القول أن خصائص إقامة هذه التكتلات هي[1]:

- وجود نسب عالية من النمو الاقتصادي، وينطبق هذا التوصيف على الصين (7-12%)، البرازيل (7%)، الهند (7-11%).
- القدرة على التأثير الاقتصادي ضمن النطاق الإقليمي والدولي إذ أنها أصبحت حلقة هامة لا يمكن الاستغناء عنها.
- القدرة على التكيف مع مختلف التغيرات الحاصلة في النظام الدولي (اللبرالية وعولمة النظام الدولي).
- تحقيق خطوات إيجابية وتنمية ناجعة مجالية نظرا لارتفاع نسب النمو كارتفاع مؤشرات التنمية البشرية.
- غالبا ما تسعى هذه الدول للتكتل لمواجهة الهيمنة الأمريكية مثل تجمع دول البريكس.
- سرعة انفتاحها واستيعابها للتكنولوجيا.

الإمكانيات المتوافرة لدى مجموعة البريكس BRICS[2]:

الصين: تعد الصين حضارة عريقة، ودولة "قارة" تستحوذ على إمكانيات هائلة تؤهلها لأن تلعب دور الدولة العظمى، فتبلغ مساحتها 9.596.960 كلم^2 وهي بذلك رابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها الدولة الأولى عالميا بعدد السكان الذي بلغ 1.36 مليار نسمة لعام 2015، مما يوفر عامل قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية ولدى الصين أكبر احتياطي نقدي أجنبي تمتلكه دولة واحدة على مستوى العالم وصل إلى 988 مليار دولار عام 2006، ويعود هذا الحجم الهائل من احتياطي النقد الأجنبي إلى فائض الميزان التجاري، والذي تضاعف ثلاث مرات خلال

[1] بن عمر محمد، جاب الله أدم، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] هبة محمود سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص40-41.

عام 2005، ليصل إلى 1.2 مليار دولار، وبلغ احتياطي العملات الأجنبية لدى الصين 2800 مليار عام 2010، ووصل إلى 3.95 تريليون دولار عام 2015، كما أن الصين استطاعت أن تحقق زيادة في الدخول الحقيقية لمواطنيها بسرعة تعادل عشرة أمثال معدل ارتفاع الدخول الأمريكية، واحتلت المرتبة الخامسة عشرة عالميا من حيث متوسط دخل الفرد فيها.

روسيا[1]: كانت روسيا على اختلاف مراحلها دولة فاعلة وحاضرة على الصعيد الدولي ولا يمكن تجاهلها ولاسيما على مساحة تبلغ 17.075200 كم^2، مما يجعلها الدولة الأكبر مساحة على صعيد العالم، أما عدد سكانها فيبلغ 144096812 نسمة لعام 2015، وتعد روسيا واحدة من أغنى دول العالم من حيث مواردها الطبيعية وثرواتها الباطنية والمعدنية، فهي تمتلك أكبر احتياطي من الغابات في العالم، وفيها مصادر طاقة ضخمة وأراضي زراعية واسعة ورسوبات معدنية كبيرة، وإمكانية هائلة من الطاقة الكهربائية، وأنواع عديدة من النباتات والحيوانات، كما تحتل روسيا المركز الخامس عالميا في إنتاج الذهب والفضة والألماس، كما تنتج الرصاص والنحاس واليورانيوم والتوتياء، ومن أهم الدول المنتجة لخام الحديد والمغنيز والتيكول ومجموعة معدن البلاتين والراديوم وغيرها.

وتحتل المركز الأول عالميا في إنتاج النيكول، والمجال الرئيسي الذي تتميز به روسيا هو مجال الطاقة "النفط والغاز الطبيعي"، وتصدير هاتين المادتين يؤمن للبلاد 50% من موارد الميزانية الاتحادية وأكثر من 70% من صادراتها و100% من الرصيد الاحتياطي ورصيد الرخاء. وهي الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج الطاقة.

تمتلك روسيا صناعة عسكرية ضخمة ومتميزة تقوم بإنتاج معدات عسكرية متطورة وعالية التقنية وتشكل مصدر مهم للدخل القومي وحصلت روسيا على المرتبة

[1] هبة محمود سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص45-46.

الأولى عالميا في تصدير الأسلحة التقليدية بين عامي 2000 و2004 كما أن روسيا دولة رائدة عالميا في مجال علم الفضاء.

الهند: تعتبر سابع أكبر دولة من حيث المساحة وثانيها من حيث عدد السكان أكثر من 1.241 مليار نسمة ومع بداية الإصلاحات في عام 1991 تحولت إلى من بين أكبر الاقتصاديات نموا في العالم، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي تضاعف خلال الفترة المحلي الإجمالي لسنة 2011، فقد بلغ 12995 دولار.

البرازيل: تعد هذه الدولة خامس أكبر الدول مساحة في العالم ويقارب عدد سكانها 195 مليون نسمة، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 12593 دولار لسنة 2011.

جنوب إفريقيا: تحتل المركز 25 من حيث المساحة في العالم وفقا لتقديرات 2010 هي تضم ما يقارب 50 مليون نسمة ويعد اقتصادها الأكثر تطورا بين الدول الإفريقية كما يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـــ 8070 دولار، كما تحتل المرتبة الأولى من حيث إنتاج الذهب[1].

أهم المؤشرات الاقتصادية لمجموعة البريكس[2]:

*بلغ إجمالي عدد السكان نحو 2.94 مليار نسمة بما يمثل نحو 41.85% من إجمالي عدد السكان في العالم، كما بلغ إجمالي القوى العاملة 1480.87 مليون عامل بما يمثل نحو 45.37% من إجمالي القوى العاملة في العالم.

*بلغ إجمالي الناتج المحلي، وفقا للقوة الشرائية نحو 21255.2 مليار دولار، بما يمثل نحو 26.46% من إجمالي الناتج العالمي وتأتي كل من الصين، الهند، روسيا الاتحادية، البرازيل وجنوب إفريقيا في المراكز 2، 4، 7، 8ـــ 26 على الترتيب عالماي من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] طويل آسيا، مرجع سبق ذكره، ص403.

[2] صبحي ربيحة، "سلطات المصلحة المتعاقدة معها في مجال الصفقات العمومية"، شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2013، ص22.

*بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 5.3% أعلى من المتوسط العالمي، وقد حققت كل من الصين، الهند، روسيا الاتحادية، جنوب إفريقيا، والبرازيل معدلات نمو بلغت 9.2%، 7.2%، 4.3%، 3.1%، 2.7% على الترتيب.

*بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 33.86% أعلى من المتوسط العالمي الذي يقدر بنحو 30.7%، وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في كل من الصين، روسيا، جنوب إفريقيا، البرازيل والهند نحو 46.8%، 37%، 31.6%/ 27.5%، 26.4% على الترتيب.

*بلغ متوسط معدل نمو الإنتاج الصناعي 5.24% أعلى من المتوسط العالمي الذي يقدر بنحو 4.3%، وقد حققت كل من الصين، الهند، روسيا، جنوب إفريقيا، البرازيل معدلات نمو بلغت 13.9%، 4.8%، 4.7%، 2.5%، 0.3% على الترتيب.

*بلغ متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 37.72% وهو أقل من المتوسط العالمي الذي يقدر بنحو 63.1%.

*بلغ متوسط نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.62%، وهو أقل من المتوسط العالمي الذي يقدر بنحو 4%.

*بلغ إجمالي الاحتياطيات من النقد الأجنبي والذهب حتى 2011/12/31، نحو 4434.76 مليار دولار، بما يمثل نحو 38.61% من إجمالي الاحتياطيات العالمية الذي يقدر بنحو 11484.80 مليار.

*بلغ إجمالي قيمة الصادرات نحو 3084.8 مليار دولار بما يمثل نحو 17.7% من إجمالي قيمة الصادرات العالمية.

*بلغ إجمالي قيمة الواردات نحو 2849.1 مليار دولار بما يمثل نحو 15.99 من إجمالي قيمة الواردات العالمية[1].

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية

الموقع الجغرافي:

تمتاز الجزائر بموقعها الجغرافي المتميز من حيث مناخها وتربتها وموقعها، وهي أكبر بلد في إفريقيا بمساحة تقدر ب: 2.381،741 كيلو متر مربع، تمتاز بتنوع في تضاريسها من الشمال إلى الجنوب وشريط ساحلي أغلبه سهول إلى هضاب عليا إلى صحراء، مناخها معتدل رطب شتاء وحار صيفا.

عدد السكان:

بلغ عدد سكان الجزائر حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2020 حوالي 43.85 مليون نسمة أي بزيادة تقدر ب: 7.18 مليون نسمة مقارنة بسنة 2011 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 11 : تطور السكان خلال فترة 2020/2011

سنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2030	2050
عدد السكان	36.66	37.38	38.14	38.92	39.72	40.55	41.38	42.22	43.05	43.85	50.36	60.92
النسبة %	0.80	0.61	0.55	0.66	0.88	1.14	1.35	1.48	1.47	1.38	0.84	0.31

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[1] طويل آسيا، مرجع سبق ذكره، ص ص400-401.

وسيبلغ عدد السكان حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الجدول أعلاه حوالي 50.36 مليون نسمة بحلول سنة 2030 و60.92 مليون نسمة في سنة 2050

وبلغ معدل نمو عدد السكان في سنة 2020 ب: 1.38% وسيحافظ على نفس الوتيرة من النمو ليبلغ نسبة 1.2 %سنة 2025 حسب توقعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

النمو الاقتصادي للجزائر :

الجدول التالي يبين حالة ميزان المدفوعات في الجزائر من الفترة 2020/2011

جدول رقم 12: ميزان المدفوعات "2022/2011"

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مليار دولار	17.67	12.09	1.18	9.26-	27.03-	26.20-	22.06-	16.90-	16.95-	18.22-

المصدر: سابق ذكره (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض كبير في الحساب الجاري حيث يقدر ب: 17.67 مليار دولار سنة 2011 ليصل إلى 1.18 مليار دولار سنة 2013، ثم يحدث هناك عجز في ميزان المدفوعات من سنة 2014 الذي قدر ب: 9.26 مليار دولار إلى غاية سنة 2020 الذي كان بمعدل 18.22 مليار دولار، وهذا راجع للانخفاض في أسعار البترول في الأسواق العالمية وتأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ككل.

جدول رقم 13: الناتج المحلي الإجمالي 2020/2011

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مليار دولار	200.01	209.75	209.75	213.80	165.97	160.03	170.09	175.41	171.15	147.68

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة 2012/2011 قد بلغ 147،68 مليار دولار عام 2020 وقد شهد هذا الناتج تراجعا بقيمة 23،47 مليار دولار مقارنة بسنة 2019، ووجود تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد حيث عرف تذبذب من سنة إلى أخرى وهذا راجع إرتباط الاقتصاد الوطني بعائدات المحروقات فقط.

معدل البطالة: تشير إحصائيات الجدول أسفله إلى تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2020/2011

جدول رقم 14: معدل البطالة في الجزائر 2020/2011

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة البطالة	9،96	10،97	9،81	10،21	11،21	10،19	10،33	10،42	19،51	12،55

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل البطالة في الجزائر قد عرفت إرتفاعا أي إرتفاع ب: 2،59 تقريبا مقارنة بنسبة 2011 ويعود ذلك إلى الارتفاع في عدد السكان وشح فرص العمل.

الاستقرار السياسي: يعرف الاستقرار السياسي من خلال بعديه الداخلي والخارجي على الشكل التالي[1]:

الاستقرار السياسي الداخلي: يعني إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة، ومن خلال توازنات القوى الداخلية.

الاستقرار السياسي الخارجي: يشير إلى قدرة الدولة على إدارة مصالحها العليا في الخارج وحمايتها من التداخلات الخارجية والتي عادة ماتكون سببا في عدم الاستقرار النظم السياسية.

-كما أنه هو القدرة على الاستمرارية في تسير مؤسساته الرسمية والغير الرسمية منها، وفق القوانين التي تحكم الدولة وإدارة مصالحها الداخلية والخارجية، على أساس السياسة الوطنية والشرعية السياسية والقانونية للحفاظ على الأمن والاستقرار بمعزل عن العنف.

البنية التحتية للجزائر:

البنية التحتية تشمل كل من المنشات، الخدمات والتجهيزات الأساسية التي يحتاجها المجتمع مثل: الطرقٌ، المطارات، السكك الحديدية ... الخ

حجم البنية التحتية في الجزائر[2] :

الطرقات: 112039 كلم *المرتبة 40 عالميا والثالثة إفريقيا *

بما في ذلك :29573 كلم من الطرق الوطنية

المطارات: 36 مطار منها 16 دولية

---

[1] غالم عبد الرحمان، عمروش عبد الوهاب، أثر عملية التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر، 2000-2019، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، المجلد 08، العدد: 1، 2021، ص 16.

[2] سناء بولقراس، حسن بوخيرة، تطوير وتمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر وحتمية التوجه لعقد البوت لتطوير التجارة الدولية، ملتقى دولي 2-3 ديسمبر 2019، جامعة عباس لغرور خنشلة، 07.

الموانئ: 45 مرفق بحري منها 11 ميناء تجاري، مينائين للنفط، 31 ميناء للصيد وميناء واحد للترفيه، و2200 إشارة بحرية

- أكثر من 53 كلم من الارصفة

- أكثر من 59 كلم من أرصفة الموانئ

- أكثر من 1500هكتار من مخطط مائي

- أكثر من 790هكتار من الاراضي البحرية

-31 أرصفة بحرية للنفط والغاز

السكك الحديدية: يبلغ طول شبكة خطوط السكك الحديدة 4498كلم منها 3854 كلم خط مستغل و2380 كلم طول اخر في إطار الانجاز وثلاثة وحدات هي:

- الطريق الشمالي بخط عادي يربط عنابة وقسنطينة والجزائر العاصمة ووهران مع امدادها لحدود الشرقية *تونس* والغربية *المغرب*

-خط للتعدين مع فروعه ينقل الودائع المنجمية: الحديد في الونزة وبوخضرة والفوسفات إلى جبل ونك.

-إختراف نحو الهضاب العليا والجنوب وطريق الهضاب العليا يربط بين مدينتي تبسة / عين مليلة / عين توتة /مسيلة والتي ستضاف الى التحويلات التالية :

طول الخط المزدوج: 553 كلم

طول الخط الاحادي: 3217 كلم

طول الخط المكهرب: 323 كلم

المطلب الثالث: الشروط الواجب توافرها لدى الجزائر حتى تتمكن من الانضمام الى تجميع البريكس

في إطار المعايير التي سبق ذكرها لتكتل البريكس وفي ظل مساعي الجزائر للانضمام الى هذا التكتل والبحث عن البدائل للاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي إطار معايير الاقتصاد الجزائري التي تطرقنا لها في المطلب السابق يتضح لنا أن معايير دول البريكس بعيدة كل البعد عن المعايير الجزائر، وهذا راجع لإقتصادها الهش الذي يعتمد على قطاع المحروقات لا غيره، لكن هذا لايخالف بأن الجزائر لا تستطيع الانظمام إلى هذا التكتل * بحيث كانت مداخلة للسيد مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية مصطفى صايج كالتالي:[1]

بإمكان الجزائر في حدود 2030 الانظمام لمجموعة الدول الناشئة الاعضاء *بريكس* إعتماد على البرنامج الذي تبنته في 2016 من أجل تنويع إقتصادها وإتفاق الشراكة الاستراتيجية والموقع مع الصين بين المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وجامعة شانغهاي، بإمكان الجزائر في حدود 2030 الانظمام إلى مجموعة البريكس، وسيتغير إسم التكتل ليصبح *بريكسا * BRICSA، حيث نواه بالمشاريع الضخمة التي باشرت بإنجازها الحكومة لجعل الجزائر قوة اقتصادية في منطقة المتوسط.

حيث تراهن الجزائر أجنحة التنمية المستدامة ل2030 موازة مع الازمة المالية عقب تراجع أسعار المحروقات، والتي تكرس استراتيجيتها لتبني نموذج اقتصادي جديد لتنويع الاقتصاد الوطني، في وقت رأى المختصون أن الجزائر قادرة على تنفيذ الأجندة المتضمنة 17 هدفا رغم الوضع المالي وقالت نتالي ميلباك بوشي أن تحقيق اهداف

[1] وكالة الانباء الجزائرية، موقع APS .DZ بتاريخ 08 جوان 2022، 09:20 صباحا

الاجنحة المتضمنة 17 هدفا يجب أن يستكمل بإدماج الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة والمراهنة على القضاء النهائي على الجماعة، وضمان تربية تعليم ذا نوعية إضافية الى تعيين الأفكار الاقتصادية وتغيير نظم الاستهلاك والانتاج[1]و كانت للتنمية المستدامة افاق 2030 كالتالي:[2]

في سنة 2015 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة وعلى أثره تم الإتفاق على خطة للتنمية المستدامة، تمتد إلى سنة 2030 على أن تتحمل الدول الاعضاء مسؤولية متابعة التقدم في تنفيذ الخطة، وإبراز ما جاء في هذه الخطة 17 هدفا رئسيا بالاضافة إلى عدة أهداف فرعية ويمكن ذكر هذه الاهداف الرئسية على النحو التالي:

- القضاء على الفقر بجميع أنواعه وأشكاله في كل مكان
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمال
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- تحقيق المساواة بين الجنسيين وتمكين جميع النساء والفتيات

- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

---

[1] المحور اليومي، جريدة وطنية مستقلة، موقع elmihwar .dz تاريخ الاطلاع 2022/05/07، على الساعة 10:33

[2] شليحى الطاهر، تواتي عامر، أبعاد وأهداف التنمية المستدامة أفاق 2030، مجلة البحوث العلمية والدراسات التجارية، العدد الاول، مارس 2017 ص من 76- 77

- إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع للجميع وتشجيع الابتكار.
- الحد من إنعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة.
- إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ واثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية النظم الايكولوجية السرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الاراضي وعكس مساره، ووفق فقدان التنوع البيولوجي .
- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

خلاصة:

بعد عرضنا لأهم معايير وشروط الانضمام الى مجموعة البريكس، والخصائص التي تشتمل عليها دول المجموعة، نستنتج أن هذا الفضاء المندمج يحاول رسم معالم نظام دولي متعدد الاقطاب، بظم دول جديدة له ومن بين هذه الدول الجزائر خلال آفاق 2030التي يجب عليها تحسين إقتصادها وتنويعه للولوج في مثل هذه الفضاءات المندمجة.

خاتمة

الخاتمة

ما تزال الجزائر بعد 60 سنة من الاستقلال تبحث عن الطريق السليم لبناء منظومة اقتصادية سلمية قادرة على الارتقاء بالأمة إلى المستويات التي تطمح لها. ومن بين الوسائل لبناء هذه المنظومة القوية هي انضمامها الى تكتلات اقتصادية قوية تضمن لها هذه المكانة. ان انضمام الجزائر إلى التكتلات الاقتصادية يؤدي إلى تعزيز فرص التسويق الدولي لمنتجاتها المتنوعة والمتمثلة من زيادة حجم الصادرات وذلك من خلال إتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الحجم وزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية الدولية للبلد من حيث السعر والجودة وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة وتفعيل مبدأ التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها كل دولة بمزايا نسبية وتنافسية .ومن بين التكتلات الاقتصادية التي تسعى الجزائر للانضمام لها هي تجمع دول البريكس ومن خلال استعراض الجانب المنهجي والاستشرافي للدراسة تكونت لدي جملة من المعطيات والتصورات ساهمت في صحة الفرضية بان الجزائر لديها امكانيات للانضمام لهذا التكتل.

1- نتائج صحة الفرضية:

اولا: مساعي الجزائر للإندماج في تكتل البريكس

ثانيا: المحاولة للخروج من الاقتصاد الريعي وتنويعه

2- الاجابة عن الاشكالية المطروحة

منظمة دول البريكس (BRICS) تسعى لخلق نظام عالمي جديد ثنائيّ القطبيّة تقوده لاحقاً، كما يسعى لتعزيز التّعاون الاقتصاديّ والسّياسيّ والثّقافيّ لتحقيق مصالح الدّول المشتركة ، من خلال تشكيل نظام اقتصاديّ متعدّد الأقطاب ، يكون مؤثّراً في رسم السّياسة العالميّة الجديدة ، وله القدرة على الصّمود في وجه ما يعتري العالم من أحداث اقتصاديّ. وتسعى الجزائرلان يساير اقتصادها الوطني متغيرات التبادلات الدولية في

عالم سريع التطور، لابد من وضع خطط انفتاحيه ليتأقلم نظام الواردات والصادرات إيجابا مع البلدان البريكس، من خلال بناء منظومة اقتصادية للتبادلات التجارية تبعا لإمكانياتها الصناعية والزراعية وحتى الخدمية وحتى التكنولوجية وتكييف المؤسسات المحلية التي يمكن أن تقاوم المنافسة الأجنبية، ولذلك عليها التحكم في سوقها الداخلي والتكيف مع الخارجي طبقا لسياسة جزائرية رشيدة في اتخاذ مواقع حمائية اتجاه بلدان البريكس.

إلا أن الجزائر لم تحقق اغلب المعايير للانضمام الى هذا التكتل الاقتصادي، لأنها لم تحقق أغلب المعايير، لطبيعة إقتصادها أحادي الانتاج و التصدير إذ لا يزال إقتصاد الجزائر يعتمد على تمويل عائدات وصادرات النفط في حدود 95٪، إلا أن هذه الوضعية لا تمنعنا بالتفاؤل فيما يخص السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل السلطات العمومية في السنتين الأخيرتين والتي تهدف إلى وضع آليات التي تسمح بتوزيع مصادر الدخل الوطني والسعي للتنويع في الاقتصاد الوطني من الاعتماد على مصدر واحد للدخل الى مصادر متعددة موزعة على كل من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة و قطاع الخدمات و تحسين الأداء الاقتصادي من أجل تحقيق نمو إقتصادي مستدام، و خلق فرص العمل و التخفيف من حدّة الفقر، وحتى يكون التنويع الاقتصادي فعال يجب توفر مجموعة من الشروط وهي:

_ التحول الحقيقي نحو إقتصاد السوق.

_ تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي.

_ تحسين الهيكل الانتاجي في القطاع الزراعي وتطوير القطاع الصناعي والنفطي وقطاع السياحة والنقل والمواصلات وإصلاح القطاع المصرفي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. بيلا بالاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.

2. روتر براون، البرازيل شعبها وأرضها، ترجمة: محمد عبد الفتاح إبراهيم (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية وبيو بورك، مؤسسة فراتكلين للطبعة والنشر، 1969).

3. عبد القادر رزيق المغادمي، تكتل البريكس نحو نظام عالمي جديد (الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2017)، ص22.

ثانيا: المذكرات ورسائل التخرج

4. بلعاطل عياش، آليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر "دراسة حالة تقييمية لبرامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1، 2019-2020.

5. بوصبيع صالح رحيمة، بتصرف، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية (دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011.

6. صبحي ربيحة، "سلطات المصلحة المتعاقدة معها في مجال الصفقات العمومية"، شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2013.

7. صبحي ربيحة، "سلطات المصلحة المتعاقدة معها في مجال الصفقات العمومية"، شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2013.

8. عبد القادر بلة محمد أحمد، معتصم مدني السيد محمد، صدام سليمان إبراهيم عثمان، الصادق شمس الدين قوي آدم، التكتلات الاقتصادية الدولية "الاتحاد الأوروبي نموذجا"، في الفترة 2000-2017، بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان، نوفمبر 2019.

9. علاء الدين محمد الجعبري، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2018.
10. فتيحة بلطرش، "مكانة القوى الصاعدة "البريكس" في النظام الدولي دراسة حالة البرازيل 2002-2020، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2019-2020.
11. وسن إحسان عبد المنعم، ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي، تكتل مجموعة البريكس نموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 58، سنة 2020.

ثالثا: الملتقيات والمجلات

12. سجى فاتح زيدان، "الدراسة في إبراز الأفكار السياسة لمجموعة البريكس"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع.14 (2018).
13. سناء بولقراس، حسن بوخيرة، تطوير وتمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر وحتمية التوجه لعقد البوت لتطوير التجارة الدولية، ملتقى دولي 2-3 ديسمبر 2019، جامعة عباس لغرور خنشلة.
14. شليحى الطاهر، تواتي عامر، أبعاد وأهداف التنمية المستدامة أفاق 2030، مجلة البحوث العلمية والدراسات التجارية، العدد الاول، مارس 2017.
15. طالم صالح، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوروبي، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، العدد 16، ديسمبر، 2016، ص314.
16. طويل آسيا، التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 10، العدد 2 والصفحة 394-409، تاريخ النشر 2019/12/31.
17. غالم عبد الرحمان، عمروش عبد الوهاب، أثر عملية التنمية على الاستقرار السياسي في الجزائر، 2000-2019، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، المجلد 08، العدد: 1، 2021.

18. ليلى عاشور حاجم، سالبي موفق، تكتل القوة الاقتصادية الصاعدة، مجموعة البريكس نموذجا، مجلة قضايا سياسية، العراق، ع45 (جانفي 2016).

19. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020.

رابعا: المواقع الالكترونية

20. وكالة الانباء الجزائرية، موقع APS .DZ بتاريخ 08 جوان 2022، 09:20 صباحا

21. المحور اليومي، جريدة وطنية مستقلة، موقع elmihwar .dz تاريخ الاطلاع 2022/05/07، على الساعة 10:33

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
سم:

iversité Mohamed Boudiaf a M'sila
:ulté des Sciences Économiques, Commerciales et Sciences de Gestion
)artement: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

انا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: نور الهدى غضبان المولود(ة) بتاريخ: 14/09/1992 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200326182 الصادرة بتاريخ: 24/04/2016 عن: أمن ولاية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية 2021-2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": أثر الجمع بين المحاسبة الإدارية وتحليل البيانات الضخمة في اتخاذ القرارات الإدارية

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 20/06/2022

التوقيع والبصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.